

كي بي ام جي ش.م.م  
مبنى مكتبة الأطفال العامة  
الطابق الرابع، شاطئ القرم  
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢  
سلطنة عمان  
رقم الهاتف: +٩٦٨ ٢٤ ٧٤٩٦٠٠ [www.kpmg.com/om](http://www.kpmg.com/om)

## تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.

### التقرير حول مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة

#### الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة للشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع. (الشركة الأم) وشركاتها التابعة ش.م.ع. (يشار إليها مجتمعة بـ المجموعة)، الواردة بالصفحات من ١٣ إلى ١٠٦ والتي تتألف من قائمة المركز المالي المنفصل والموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والقوائم الموحدة والمنفصلة لكل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المنفصلة والموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي المنفصل والموحد للمجموعة والشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي المنفصل والموحد وتدفقاتها النقدية المنفصلة والموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

#### أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة في سلطنة عمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

#### أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع (تابع)

كيف تناولنا هذا الأمر في مراجعتنا	تفصيل أمر المراجعة الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مراجعة اتفاقية البيع والشراء وموافقات الجهات التنظيمية والوثائق الأخرى ذات الصلة لتقييم مدى ملاءمة تاريخ الاستبعاد وفقدان السيطرة؛</li> <li>■ التحقق من المقابل المستلم لبيع الحصص من الوثائق ذات الصلة؛</li> <li>■ مراجعة الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية تحويل السيطرة والتأثير على تصنيف الاستثمار كشركة شقيقة للمجموعة وتقييم مدى ملاءمة الربح المسجل عند استبعاد الشركة التابعة.</li> <li>■ تقييم استنتاج الإدارة بأن الحصة المحتجزة في بنك عمان العربي تمكن المجموعة من ممارسة تأثير جوهري على بنك عمان العربي والقيام بالإجراءات اللازمة لتحديد مدى ملاءمة القيمة العادلة التي حددتها الإدارة للإدراج المبدئي للحصة المحتجزة.</li> <li>■ الحصة المحتجزة في بنك عمان العربي تمكن المجموعة من التأثير بشكل كبير على بنك عمان العربي وإجراء الإجراءات ذات الصلة لتحديد مدى ملاءمة القيمة العادلة التي تحددها الإدارة للاعتراف المبدئي للحصة المحتجزة ؛ و</li> <li>■ قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.</li> </ul>	<p><b>استبعاد شركة شقيقة - بنك عمان العربي ش.م.ع.ع</b></p> <p>اعتباراً من ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، انخفضت حصة المجموعة في بنك عمان العربي من ٥٠.٩٩٪ إلى ٣١.٦٤٪ مما ترتب عليه فقدان سيطرة المجموعة على بنك عمان العربي. وفقاً لذلك، تم إلغاء إدراج الاستثمارات في بنك عمان العربي كشركة تابعة وتم تسجيله كشركة مستثمر بها محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين في تاريخ الاستبعاد. وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة، تم إدراج الأرباح الناتجة من استبعاد بنك عمان العربي والبالغة ١١,٩٦٨ مليون ريال عماني ضمن الأرباح أو الخسائر للسنة.</p> <p>لقد حددنا أن هذا الأمر يمثل أحد أمور المراجعة الرئيسية بناءً على الأهمية النسبية والتعقيدات التي تنطوي عليها المحاسبة لاستبعاد شركة تابعة والأحكام الهامة التي وضعتها الإدارة عند تقييم القيمة العادلة للحصة المحتجزة في بنك عمان العربي للاعتراف المبدئي كشركة مستثمر بها محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين.</p> <p>راجع كذلك السياسة المحاسبية ٢-٧-١، والإفصاح عن استبعاد شركة تابعة إيضاح ٤(١) والاستثمار في شركة مستثمر بها محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين إيضاح ٩ حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.</p>

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.م. (تابع)

كيف تناولنا هذا الأمر في مراجعتنا	تفصيل أمر المراجعة الرئيسي
<p>■ تقييم واختبار الضوابط الرقابية الرئيسية الخاصة بالتعامل مع المطالبات وإجراءات تكوين الاحتياطي لدى المجموعة. كما قمنا بفحص الأدلة على تطبيق الضوابط الرقابية على تقييم الاحتياطي الفردي للمطالبات قيد التسوية والتحقق مما إذا كان قد تم تقييم المبالغ المسجلة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة بشكل ملائم؛</p> <p>■ فهم وتقييم المنهجية والافتراضات الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة. كما قمنا بصورة مستقلة بتقدير أرصدة الاحتياطي لبعض فئات الأعمال؛</p> <p>■ تقييم خبرة وكفاءة خبير التقييم الاكتواري لدى المجموعة ودرجة التحقق عند تحديد الاحتياطيات؛</p> <p>■ فحص عينة من الاحتياطيات الخاصة بالمطالبات القائمة من خلال مقارنة القيمة المقدرة لاحتياطيات المطالبات قيد التسوية بالوثائق المناسبة، مثل تقارير القائمين على تقدير الخسائر؛ و</p> <p>■ تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بهذه الالتزامات بما في ذلك جدول تطور المطالبات في القوائم المالية.</p>	<p>تقييم التزامات عقود التأمين</p> <p>ينطوي تقييم هذه الالتزامات على افتراضات هامة، ويتطلب عددًا من الافتراضات التي تتضمن تقديرات عدم اليقين. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لتلك الالتزامات التي تم الاعتراف بها فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها إلى المجموعة. يتم احتساب المطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها من قبل خبير اكتواري خارجي مستقل ومؤهل للمجموعة.</p> <p>يمكن أن تؤدي التغييرات المحدودة في الافتراضات المستخدمة لتقييم الالتزامات، خاصة تلك المتعلقة بقيمة وتوقيت المطالبات المستقبلية، إلى تأثير مادي على تقييم هذه الالتزامات وتأثير مماثل على الأرباح أو الخسائر الموحدة والمنفصلة. تشمل الافتراضات الرئيسية التي تستند إليها حسابات الاحتياطي لمعدلات الخسائر وتقديرات تكرار المطالبات وحجمها، وحيثما يكون ملائماً، معدلات الخصم لفئات الأعمال طويلة الأجل الطويل.</p> <p>يعتمد تقييم هذه الالتزامات على بيانات دقيقة حول حجم ومقدار ونمط المطالبات الحالية والتاريخية حيث يتم استخدامها غالباً لوضع توقعات حول المطالبات المستقبلية. في حال كانت البيانات المستخدمة في حساب التزامات التأمين، أو لوضع الأحكام حول الافتراضات الرئيسية، غير كاملة ودقيقة، فقد تنشأ تأثيرات جوهرية على تقييم هذه الالتزامات.</p> <p>راجع الإيضاحات ٧-٣ و ٨-٣ و ٢٣ حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة.</p>

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع (تابع)

كيف تناولنا هذا الأمر في مراجعتنا	تفصيل أمر المراجعة الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحري وتقييم التقييم الذي قامت به الإدارة بشأن مؤشرات الانخفاض في القيمة لكل شركة مستثمر بها محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين استناداً إلى المعلومات المتاحة في الأسواق والقطاعات ذات الصلة.</li> <li>■ عند وجود مثل هذه المؤشرات على الانخفاض في القيمة، يتم الحصول على ومراجعة تقييم انخفاض القيمة الذي قامت به الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمراجعة الأداء التاريخي للشركة المستثمر بها وأجرينا مناقشات مع الإدارة لفهم تقييمها للأداء المستقبلي للشركة المستثمر بها.</li> <li>■ التحقق من الإيرادات المتوقعة للإدارة ومعدلات النمو وهوامش الربح ومعدلات الخصم بناءً على معرفتنا بعمليات الشركة المستثمر بها ومقارنتها مع التوقعات والأداء التاريخي.</li> <li>■ قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.</li> </ul>	<p><b>انخفاض قيمة الاستثمار في شركات مستثمر بها محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين (شركات شقيقة)</b></p> <p>بلغت القيمة الدفترية للشركات المستثمر بها (الشركات الشقيقة محتسبة وفقاً لطريقة حقوق المساهمين) ٣٢٣ مليون ريال عماني، تمثل ٤٥٪ من إجمالي أصول المجموعة (٢٣٪ من إجمالي أصول الشركة الأم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. سجلت المجموعة مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ ٤,٣ مليون ريال عماني مقابل هذه الأرصدة خلال السنة.</p> <p>قامت الإدارة بتقييم مدى وجود أي مؤشرات انخفاض في القيمة لكل استثمار من هذه الاستثمارات. في حال وجدت مؤشرات على انخفاض القيمة، قامت الإدارة بتحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وسجلت مخصص انخفاض القيمة في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية للاستثمار. تم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر.</p> <p>إن تقييم مؤشرات الانخفاض في القيمة، وحيثما وجدت هذه المؤشرات، فإن تحديد المبالغ القابلة للاسترداد (القيمة المستخدمة والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع، أيهما أعلى) للاستثمار يتطلب أحكام هامة. على وجه التحديد، يتطلب تحديد القيمة من الاستخدام قيام الإدارة بتقدير الإيرادات المتوقعة ومعدلات النمو وهوامش الربح ومعدلات الخصم لكل استثمار من الاستثمارات ذات الصلة. نظراً لدرجة التعقيد والأحكام الهامة، فقد اعتبرنا هذا أمر أحد أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>راجع إيضاح ٢-٧-٩ حول الإفصاحات المتعلقة بالأرصدة وانخفاض قيمة الشركات الشقيقة إيضاح ٩ حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.</p>



## تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع (تابع)

### أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة للمجموعة والشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية المنفصلة والموحدة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠.

### المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها.

- تقرير مجلس الإدارة؛
- مناقشة الإدارة وتقرير التحليل؛ و
- تقرير الحوكمة.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لم نُعبر عن أي تأكيد بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية المنفصلة والموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية. في حال خالصنا إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

### مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن القوائم المالية المنفصلة والموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية المنفصلة والموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المنفصلة والموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة والشركة الأم على مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة والشركة الأم

## تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة

تتمثل أهداف مراجعتنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية المنفصلة والموحدة.

كجزء من أعمال المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة والموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة والشركة الأم.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تؤثر بشكل جوهري حول قدرة المجموعة والشركة الأم على مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خالصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المنفصلة والموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة والشركة الأم عن مواصلة أعمالهما وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة والموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية المنفصلة والموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المنفصلة والموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة والإشراف عليها. نحن وحدنا مسؤولون عن رأينا فيما يخص المراجعة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.م. (تابع)

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة (تابع)

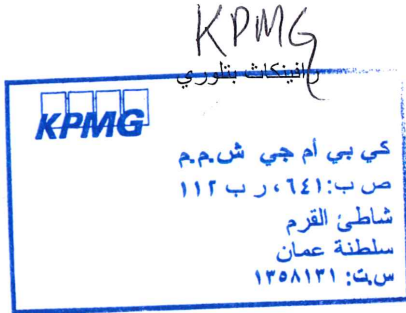
نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليص هذه المخاطر أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية المنفصلة والموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجع الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما ننوه أن القوائم للشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ تلتزم، من كافة النواحي الجوهرية، بما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال، و
- الأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩



١٥ مارس ٢٠٢١